

أثر الرسم العثماني في التفسير

د. سامي بن مسعود الجعيد^(١)

مُخَصُّ البَحْث

تناول الباحث في بحثه مسألة أثر الرسم العثماني في التفسير، وجاء البحث مشتملاً على مقدمة وخاتمة وبينهما تمهيد ومبحثان.

أما المقدمة فقد ذكر فيها الباحث سبب اختياره للموضوع، والدراسات السابقة، وجاء في التمهيد تعريف التفسير والرسم، وهل الرسم العثماني توقيفي أو اصطلاحي.

ثم أورد الكاتب بالمبحث الأول، فتحدث فيه عن عناية المفسرين بالرسم العثماني، وذلك من خلال إثباتهم لركنيته، ومن ثم الانتصار له، وتوجيه ظواهره.

بعد ذلك جاء المبحث الثاني ليلمح فيه الباحث عن أثر الرسم العثماني على المعنى، وذكر أن معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير، وأن الرسم العثماني مرجح من المرجحات، وهو كذلك رافع للإشكال الذي ربما يطرأ على القارئ لكتاب الله والمفسر له.

أما الخاتمة - نسأل الله حسنها - فقد دَبَّجَتْهَا بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

(١) أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فلما كان القرآن الكريم أشرف العلوم، كان الفهم لمعانيه أوفى الفهوم؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم.

وإذا كان الأمر كذلك، فلفهم معانيه سنن وطرائق، وعلوم وشروط، والمفسر مضطر للإفادة منها بقدر ما يكشف ويجلي المعنى.

ومن تلك العلوم التي تعين المفسر على فهم كتاب الله الرسم العثماني، ذلك أن القرآن الكريم كما أنه يحفظ بالقلب، ويتلى باللسان، فإن خطه بالأيدى يسطر، ليشفع بالمسطور ما هو مستظهر في الصدور.

وهذا الخط أصبح علماً قائماً بنفسه، له قواعده ومسائله، فألفت فيه الكتب والمصنفات، ونظّم فيه العلماء المنظومات.

وهو - أي علم الرسم - ألصق بقراءة القرآن منه بالتفسير، بيد أن القارئ لكتب التفسير يجد أن عناية أصحابها به جلية، والتطرق إلى الحديث عن بعض مسائله واردة، مما يثير تساؤلاً في نفس القارئ عن سبب هذه العناية والاهتمام.

ولما لم أجد - فيما أعلم - بحثاً يجيب عن هذا السؤال بعينه، وعن مدى أثر الرسم العثماني في التفسير، فقصدت أن يكون هذا البحث باكورة محاولة للإجابة عن السؤال.

وقد ابتدأت البحث بتمهيد يحوي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفسير لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف الرسم لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: الرسم العثماني بين التوقيف والاصطلاح.

وجاء المبحث الأول موسوماً بـ «عناية المفسرين بالرسم العثماني»، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إثبات ركنية الرسم العثماني.

المطلب الثاني: الانتصار للرسم العثماني.

المطلب الثالث: توجيه ظواهر الرسم العثماني.

ثم تبعه صنوه - المبحث الثاني - بعنوان: «أثر الرسم العثماني على المعنى»، وفيه

ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير.

المطلب الثاني: الرسم العثماني مرجح من المرجحات.

المطلب الثالث: الرسم العثماني رافع للإشكال.

ثم أردفتهم بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه.

هذا، وقد بذلت في هذا البحث جهداً، فإن وفقت فذاك محض فضل من الله

وتوفيق منه، وإن تكن الأخرى فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله، ومن وجد شيئاً

فليبعث به إليّ «بشكر الله وعباده له سعيه، فإن المقصود الوصول إلى الصواب، فإذا ظهر

وضع ما عداه تحت الأرجل»^(١).

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم (٢/٦٦٨).

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التفسير لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف الرسم لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: الرسم بين التوقيف والاصطلاح.

المطلب الأول: تعريف التفسير لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف التفسير لغة^(١):

التفسير: تفصيل من القَسْر، وأصل مادته اللغوية تدل على الكشف والبيان^(٢). يقول ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه»^(٣). يقال: قَسَرَ الشيء يَفْسِرُهُ قَسْراً وفسَّرَه: أبانه، والتفسير مثله، وفسَّرت الحديث أفسره قسراً، إذا بينته وأوضحته وفسرته تفسيراً كذلك.

واستفسرته كذا: أي: سألته أن يفسره لي، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه فهو تفسرته، والفسر: كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل.

وقيل: إن (قَسَرَ) مقلوب من (سَفَرَ)، يقال: سَفرت المرأة سفراً: إذا كشفت قناعها عن وجهها، وسمي السفر سفراً؛ لأنه يسفر ويكشف عن أخلاق المسافرين فيظهر ما كان خافياً منها، ويكون أصل التفسير حينئذٍ: التسفير على قياس صعق وصقع، وجذب وجبذ^(٤).

(١) انظر مثلاً: تهذيب اللغة (٢٧٨٧/٣)، الصحاح (ص٨١٢)، لسان العرب (١٨٠/١١)، جمهرة اللغة (٧١٨/٢)، تاج العروس (٣٢٣/١٣)، القاموس المحيط (ص٤٥٦).

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني (ص٨٧)، روح المعاني للآلوسي (٢٤/١).

(٣) مقاييس اللغة (٥٠٤/٤).

(٤) انظر: الكشف والبيان للثعلبي (٨٦/١)، بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٧٨/١).

وهذا القول فيه ضعف؛ لأن القلب خلاف الأصل، يقول الآلوسي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «والقول بأنه مقلوب السفر مما لا يسفر له وجه»^(١).

ويمكن أن يقال: «الفسر والسفر، يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما»^(٢).

ثانياً: تعريف التفسير اصطلاحاً:

تناول العلماء تعريف التفسير، فاختلفت في حده عباراتهم، وكثرت في بيان ماهيته أقوالهم^(٣)، وسأقتصر في هذا المطلب على أبرز التعريفات.

ومن عرّفه الإمام ابن جزي الكلبي^(٤) في التسهيل بقوله: «شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه»^(٥).

ويقول أبو حيان^(٦): «التفسير: علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمت ذلك»^(٧).

أما الزركشي^(٨) فقد عرّفه في كتابه البرهان في موضعين، فقال في الأول: «علم

(١) روح المعاني (٢٤/١).

(٢) مقدمة جامع التفسير للراغب الأصفهاني (ص ٤٧).

(٣) انظر: مفهوم التفسير والتأويل للطيار (ص ٦٥).

(٤) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي، أبو القاسم، اشتهر بابن جزي نسبة إلى جده السابع، كان عاكفاً على العلم، مشاركاً في فنون كثيرة من عربية وفقه وأصول وتفسير، قتل في إحدى المعارك سنة (٧٤١هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣/٣٥٦)، طبقات المفسرين للداودي (٢/٨٥).

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٢).

(٦) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجباني، أثير الدين، أبو حيان، مفسر، مقرئ، إمام في النحو، عارف باللغة ضابط لألفاظها، مات سنة (٧٤٥هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (٢/٢٨٧)، بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٨٠).

(٧) البحر المحيط (١/١٢١). وانظر إلى شرح التعريف فيه.

(٨) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المصري، بدر الدين، أبو عبد الله، عُني بالتفسير وعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول، توفي سنة (٧٩٤هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٦٧)، طبقات المفسرين للداودي (٢/١٦٢).

يعرف به فهم كتاب الله المنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»^(١).

وقال في الموضوع الآخر: «هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وزاد فيها قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها»^(٢).

ويبين ابن عرفة المالكي^(٣) حد التفسير بقوله: «هو العلم بمدلول القرآن وخاصة كيفية دلالاته، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ»^(٤).

ويذكر الكافيحي^(٥) أن التفسير هو «كشف معاني القرآن، وبيان المراد»^(٦).

وجاء الطاهر بن عاشور^(٧) ليقول: إن التفسير «اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسع»^(٨).

ومن خلال ما سبق يظهر لي الآتي:

أولاً: أن القاسم المشترك بين هذه التعريفات هو بيان المعنى وإيضاحه، وهذا هو المعنى اللغوي لمفردة التفسير الذي انطلق منه المعروفون^(٩).

(١) البرهان في علوم القرآن (٤١/١).

(٢) المصدر السابق (١٨٧/٢).

(٣) محمد بن محمد بن عرفة بن حماد الورغي التونسي المالكي، أبو عبد الله، الإمام، المقرئ، الأصولي، الفقيه، المفسر، توفي سنة (٥٨٠٣هـ). انظر: شذرات الذهب لابن العماد (٦١/٩)، طبقات المفسرين للداودي (٢٣٨/٢).

(٤) تفسير ابن عرفة (٥٩/١).

(٥) محمد بن سليمان بن سعد الرومي البرعمي الحنفي، أبو عبد الله، المعروف بالكافيحي، لقب به لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو، كان إماماً في الأصول والنحو والكلام، وله اليد الحسنة في الفقه والتفسير، توفي سنة (٥٨٧٩هـ). انظر: بغية الوعاة (١١٧/١)، شذرات الذهب (٤٨٨/٩).

(٦) التيسير في قواعد علم التفسير (ص ١٢٤).

(٧) محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين، وشيخ جامع الزيتونة بتونس، من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، مات سنة (١٣٩٨هـ). انظر: الأعلام للزركلي (١٧٤/٦)، معجم المؤلفين (١٠١/١٠).

(٨) التحرير والتنوير (١١/١).

(٩) انظر: التفسير اللغوي للطيار (ص ٢٧).

وإذا كان الأمر كذلك فحد التفسير في الاصطلاح هو «بيان معاني القرآن الكريم»^(١) وما زاد عن ذلك فهو خارج عنه.

يقول الشاطبي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ: «إن علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلوماً، فالزيادة على ذلك تكلف»^(٣).

ثانياً: من هذه التعريفات ما هو أقرب إلى تعريف علوم القرآن منه إلى التفسير، فقد تناولت تفصيلات وأحكاماً جزئية مما هو خارج عن الماهية، فليست حداً للتفسير، وغاية ما يقارب فيها أنها تعاريف بالرسم^(٤) كما هو الحال في تعريف أبي حيان والزرکشي. وذكرهم لجملة من علوم القرآن في التعريف إنما هو على سبيل المثال لا الحصر، نظراً لكثرة هذه العلوم، ولكون علم التفسير فرعاً من فروع علوم القرآن^(٥).

ثالثاً: بعض هذه التعريفات جمعت علوماً ليست من علم التفسير، ولا من مهمة المفسر، كتعريف ابن عرفة الذي نص على أن علم الإعجاز من علم التفسير^(٦)، وكذلك الكافيحي الذي أدخل في التعريف علم أصول الفقه^(٧).

وهذه العلوم وإن كان المفسر بحاجة إلى شيء منها، إلا أن ذكرها في التعريف محل نظر^(٨)، والله أعلم.

(١) أصول في التفسير لابن عثيمين (ص ٢٥).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد المالكي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي، مفسر، ومحدث، وفقهه، ولغوي، من مصنفاته الموافقات والاعتصام، مات سنة (٧٩٠هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧٥/١)، معجم المؤلفين (١١٨/١).

(٣) الموافقات (٥٧/١).

(٤) قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٥/١) نقلاً عن الشيخ مناع القطان رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) انظر: مفهوم التفسير والتأويل للطيار (ص ٦٨).

(٦) لما شرح ابن عرفة تعريفه كان مما قال: «فقولنا: خاصة كيفية دلالاته: هي إعجازه، ومعانيه البيانية، وما فيه من علم البديع الذي يذكره الزمخشري ومن نحاه نحو». تفسير ابن عرفة (٥٩/١).

(٧) قال الكافيحي وهو يشرح تعريفه «والمراد من معاني القرآن أعم، سواء كانت معاني لغوية أو شرعية، أو سواء كانت بالوضع أو بمعونة المقام، وسوق الكلام وبقرائن الأصول نحو: السماء والأرض والجنة والنار وغير ذلك، ونحو: الأحكام الخمسة، ونحو خواص التركيب اللازمة له بوجه من الوجوه». التيسير في قواعد علم التفسير (ص ١٢٥).

(٨) انظر: مفهوم التفسير والتأويل للطيار (ص ٦٩).

المطلب الثاني: تعريف الرسم لغة واصطلاحاً:

تعريف الرسم لغة^(١):

«الراء والسين والميم أصلان: أحدهما الأثر، والآخر ضرب من السير»^(٢).
فالأول الرسم: الأثر أو بقيته أو ما لا شخص له من الآثار. والجمع أرسم ورسوم.
ورسم الغيث الديار: عَقَّها وأبقي أثرها لاصقاً بالأرض. وترسمت الدار، أي: نظرت إلى
رسومها. وناقاة رسوم: تؤثر في الأرض من شدة الوطاء، ورسم علي كذا وكذا، أي: كتب.
والأصل الآخر: الرسم: ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض. يقال: رسم يرسمُ.
والرَّسَم: حسن المشي.

تعريف الرسم اصطلاحاً:

الرسم بمعنى الكتابة والخط، وهو على ثلاثة أقسام:
الأول: الرسم القياسي (الإملائي)، وهو تصوير اللفظ بحروف هجائه، بتقدير
الابتداء به والوقوف عليه^(٣).

الثاني: الرسم العروضي، وهو خط جرى على ما أثبتته اللفظ وإسقاط ما حذفه^(٤).
الثالث: الرسم (العثماني)، هو أوضاع حروف القرآن في المصحف ورسومه
الخطية التي ارتضاها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٥).

ونسب إلى الخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه هو الذي أمر بجمع
المصحف وكتابته^(٦).

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٤٠٩/٢)، الصحاح (ص ٤٠٧)، لسان العرب (١٥٤/٦)، القاموس المحيط (ص ١١١٣).

(٢) مقاييس اللغة (٣٩٣/٢).

(٣) انظر: الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ص ١٣٨).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (٥٣٩/١)، همع الهوامع للسيوطي (٣٤١/٦).

(٥) انظر: مقدمة ابن خلدون (ص ٤٠٥)، مناهل العرفان (٣٢٨/١).

(٦) انظر: شرح السنة للبخاري (٥٢٤/٤)، فضائل القرآن لابن كثير (ص ٨٩).

ويبدو أن مصطلح الرسم العثماني إنما ظهر في القرون المتأخرة، وكان يعرف قبل ذلك بهجاء المصاحف، وخط المصحف، ورسم المصحف، ومرسوم الخط وغير ذلك^(١).

المطلب الثالث: الرسم العثماني بين التوقيف والاصطلاح:

لم يتطرق المتقدمون - فيما أعلم - إلى بحث هذه المسألة بعينها، وإنما كان حديثهم منصباً على مسألة التزام الرسم العثماني في كتابة المصحف من عدمه.

وقد بنى المتأخرون من خلاف المتقدمين في مسألة التزام الرسم العثماني من عدمه، ما نحن بصدد الحديث عنه، وإن كان بين المسألتين تلازم واضح^(٢).

وقد انقسم المتأخرون في هذه المسألة إلى فريقين:

فريق يرى أن رسم المصحف توقيفي^(٣)، ف «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة»^(٤). وبالغ بعضهم فقال: «نعتقد أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد هجأً للكتابة بعض كلمات القرآن الكريم، وهي الكلمات الموقوفة كتابتها، مثل كلمات: بصطة، المصطيرون...»^(٥).

قالوا: فلو كتبت هذه الكلمات وأمثالها (رحمت، نعمت، سنت) من لدن الكتابة من الصحابة على ما تيسر لهم «الزم أن يكون سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْزَلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ (رحمت) وأخواتها بالهاء... ثم كتبها الصحابة لجهلهم بالخط يومئذٍ بالتاء ثم تبعتهم الأمة خطأ ثلاثة عشر قرناً ونصفاً، فتكون الأمة من عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى اليوم مجمعة على إبدال حروف بأخرى في كلامه ليست منزلة من عنده، وعلى حذف حروف عديدة منه.

(١) انظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم الحمد (ص ١٢٨)، مقدمة مختصر التبيين (١٢٩/١).

(٢) انظر: رسم المصحف ونقطه للفرماوي (ص ٣٧٥)، رسم المصحف لغانم الحمد (ص ١٦٩).

(٣) انظر: إرشاد الحيران للحسيني (ص ٤، ٣)، إيقاظ الأعلام للشنقيطي (ص ١٠)، سمير الطالبين للضباع (ص ١٨)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاح، لشعبان إسماعيل (ص ٥١).

(٤) الإبريز لأحمد بن المبارك (ص ٨٧) نقلاً عن شيخه الدباغ.

(٥) قاله أشرف قنطة في كتابه: رسم المصحف والإعجاز العددي (ص ٥٩).

وإذا كان ذلك كذلك لكان خبره^(١) تعالى كاذباً، وكذب خبره تعالى باطل، فبطل ما أدى إليه، وهو كون رسم الكلمات ونظائرها بلا توقيف نبوي^(٢).

وأيدوا ذلك بقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمعاوية: «ألقى الدواة، وحرّف القلم، وانصب الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسّن الله، ومد الرحمن، وجوّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكرك^(٣)».

بل حكى بعضهم الإجماع على قول ذلك، فقال: «وقد أجمعوا - أي: الصحابة - عليه وهم اثنا عشر ألفاً، فيجب علينا اتباعهم وتحريم علينا مخالفتهم^(٤)».

قالوا: «من دلائل هذه التوقيفية: أن الكلمة من القرآن قد تكتب في بعض المواضع برسم، وفي موضع آخر برسم مع أنها هي هي... فلو كان الرسم بالاصطلاح لما وقع هذا التخالف^(٥)».

وبناء على ما سبق، فإن القائلين بالتوقيف يرون أن رسمه معجز كما هو الحال في نظمه^(٦)، وأن للقرآن أسراراً «لا تستفاد إلا بهذا الرسم فمن كتبه بالرسم التوقيفي فقد أداه بجميع أسراره، ومن كتبه بغير ذلك فقد أداه ناقصاً، ويكون ما كتبه إنما هو من عند نفسه لا من عند الله^(٧)».

(١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَخَفِظُونَ﴾ سورة الحجر الآية رقم (٩).

(٢) سمر الطالبيين (ص ١٨) بتصرف يسير.

(٣) رواه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣٩٤/٥) (ح ٨٥٣٣)، ورواه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (١٧٠/١) وذكره القاضي عياض في الشفا (٧٠٢/١).

وقال ابن حجر معقّباً بعد أن ذكره في جملة الأخبار الواردة في معرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «وأجاب الجمهور بضعف هذه الأحاديث». فتح الباري (٣٥٧/٩).

(٤) دليل الحيران (ص ٤٠)، وانظر: إيقاظ الأعلام (ص ١٤).

(٥) رسم المصحف ونقطه للفرماوي (ص ٣٥٩، ٣٦٠).

(٦) انظر: الإبريز (ص ٨٧)، إيقاظ الأعلام (ص ٣٦).

(٧) الإبريز (ص ٨٨).

وذهب الفريق الآخر إلى أن رسم المصحف اصطلاحى، بمعنى أن الصحابة كتبوا القرآن في المصاحف وفق الطريقة التي كانوا يكتبون بها سائر كتبهم من غير نص من الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

قالوا: ولا يوجد دليل من الكتاب ولا في السنة ولا من أقوال الصحابة على أن للرسم كيفية معينة تلقاها الكتبة من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يقول الإمام الباقلاني^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يأخذ الله على كتّاب القرآن وحُطَّاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم وحظر ما عداه؛ لأن ذلك لا يجب - لو كان واجباً - إلا بالسمع والتوقيف وليس في نص الكتاب ولا في مضمونه ولحنه أن رسم القرآن وخطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود، ولا يجوز تجاوزه إلى غيره، ولا في نص السنة أيضاً ما يوجب ذلك ويدل عليه ولا هو مما أجمعت عليه الأمة، ولا دلت عليه المقاييس الشرعية»^(٣).

كما استدلو أيضاً بوقوع الخلاف بين الكتبة في رسم المصحف في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد اختلفوا في كلمة (التابوت) أيكتبونه بالتاء أم بالهاء؟ فذهب النفر القرشيون إلى أنه بالتاء (التابوت)، وذهب زيد بن ثابت إلى أنه بالهاء (التابوه)، فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه (التابوت) بالتاء، فإنه بلسان قریش^(٤).

قالوا: ولو كان هناك نص لما ساغ الاختلاف، ولاحتج زيد بن ثابت - وهو كاتب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - به، ولأحاله عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الكيفية التي أملاها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الكتبة^(٥).

(١) انظر: الانتصار للباقلاني (٥٤٨/٢)، المرشد الوجيز لأبي شامة (ص ١٧٣)، مقدمة ابن خلدون (ص ٣٨٨).

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر البصري، ثم البغدادي، صاحب التصانيف، ذو فهم ودكاء، كان ثقة بارعاً، توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧).

(٣) الانتصار (٥٤٧/٢).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب (ومن سورة التوبة)، حديث رقم (٣١٠٤)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٩٦/٢)، وابن أبي داود في المصاحف (ص ١٩٨).

(٥) انظر: رسم المصحف بين التحرز والتحرر (ص ٩٣)، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه (ص ١٠٠).

ولعل هذا القول هو الأقرب للصواب - والعلم عند الله -؛ ذلكم أن ما أورده القائلون بالتوقيف من آثار إما أن تكون ضعيفة لا تقوم بها الحجة، أو أنها لا تدل على الرسم والإملاء، وغاية ما يقال فيها أنها تشير إلى أمور تتعلق بالخط وتحسينه. أما ما حكي من دعوى الإجماع، فإنها على سلامة النص القرآني من أي نقص أو تغيير، أما الكتابة فالدلائل كلها تشير إلى أن ذلك واقع كتابي تميزت به الكتابة العربية في تلك الفترة^(١).

أما التزام الرسم العثماني في كتابة المصحف فمسألة أخرى، الصواب فيها وجوب التزام الرسم في كتابة المصاحف^(٢).

يقول الإمام البيهقي^(٣) رَحِمَهُ اللهُ: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف ولا يخالفهم فيها؛ ولا يغير مما كتبه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماء، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منا، فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم ولا تسقطاً لهم»^(٤).

(١) انظر: رسم المصحف للحمد (ص ١٧٠).

(٢) انظر: المقنع للنادي (ص ١٦٤)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (٥٤١/١).

(٣) أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي، أبو بكر الحافظ، العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الإسلام، بُورِكَ له في علمه، وصفن التصانيف النافعة، توفي سنة (٥٨هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١١٣٢/٢)، سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨).

(٤) شعب الإيمان (٢١٩/٤).

المبحث الأول عناية المفسرين بالرسم العثماني

وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إثبات ركنية الرسم العثماني.

المطلب الثاني: الانتصار للرسم العثماني.

المطلب الثالث: توجيه ظواهر الرسم العثماني.

المطلب الأول: إثبات ركنية الرسم العثماني:

لم يكن الحديث في علم الرسم مقصوراً على المختصين به، بل كان لبعض المفسرين مشاركة في تحرير بعض مسأله، بيد أن المفسر يعرض لتلك المسائل لمناسبة تدعوه للحديث عنها.

وعند التأمل في ما سطره المفسرون في كتبهم حول الرسم ومسأله، نجد أن حديثهم عن تلك المسائل برز في موضعين:

الأول: في مقدمات كتبهم، وذلك عند حديثهم عن جمع القرآن، وكتابته في عهد النبوة وعصر الخلافة الراشدة^(١)، وكذلك عند حديثهم عن شكل المصحف ونقطه وتحزيبه^(٢)، ونحو ذلك.

الثاني: عند الآيات التي هي مثار بحث في علم الرسم، كآيات التي اختلف في رسمها، أو الآيات التي اتكأ على رسمها الطاعنون والمشككون في كتاب الله ونقلته وكتبته، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(١) انظر: مقدمة الجامع لأحكام القرآن (٨٣/١)، تفسير ابن كثير (٢٣/١)، روح المعاني (٤٨/١).

(٢) انظر: مقدمة المحرر الوجيز (١٨١/١)، التسهيل لعلوم التنزيل (١٠/١).

ومن مسائل الرسم التي تطرق إليها المفسرون، مسألة ركنية الرسم العثماني، أعني: أن موافقة الرسم العثماني شرط في قبول القراءة، وهذا الشرط هو ثاني شروط القراءة المقبولة^(١).

فموافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً^(٢) شرط أجمعت الأمة عليه، فكل ما خالف رسم المصاحف العثمانية فلا يقرأ به. يقول ابن قتيبة: «كل ما كان منها موافقاً لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما خالفه»^(٣).

وقد نص جمع من المفسرين على ذلك، فها هو ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ يَنْصُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي تَفْسِيرِهِ، فَمَا قَالَ: «... والقراءة التي هي القراءة الرفع دون النصب؛ لأنه ليس لأحد خلاف رسوم مصاحف المسلمين، وإذا قرئ نصباً كانت قراءة مخالفة رسم مصاحفهم»^(٤).

ويقول البغوي رَحِمَهُ اللهُ فِي مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ: «ثم إن الناس كما أنهم مُتَعَبِدُونَ بِاتِّبَاعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ، فَهَمُّ مُتَعَبِدُونَ بِتَلَاوَتِهِ، وَحِفْظِ حُرُوفِهِ عَلَى سَنَنِ خَطِّ الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَأَنْ لَا يَجَاوِزُوا يَمَا يُوَافِقُ الْخَطَّ عَمَّا قَرَأَ بِهِ الْقُرَاءُ الْمَعْرُوفُونَ الَّذِينَ خَلَفُوا الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ»^(٥).

(١) شروط القراءة المقبولة ثلاثة: التواتر أو صحة السند، وموافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه. انظر: الإبانة لمكي بن أبي طالب (ص ٣٠)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٩/١).

(٢) الموافقة على قسمين:

١. موافقة تحقيقية: وهي الموافقة الصريحة، كالقراءة بالخطاب والغيبة ونحو ذلك؛ لأن جميع المصاحف العثمانية كتبت مجردة من النقط والشكل، فكانت محتملة لجميع القراءات.

٢. موافقة تقديرية: وهي الاحتمالية التي ليست بصريحة، وذلك مثل قراءة «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» بالمد، فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً، وقراءة الألف تحتمله تقديرياً.

انظر: منجد المقرئين (ص ٨٠)، النشر (١١/١).

(٣) تأويل مشكل القرآن (ص ٤٢)، وانظر: الإبانة (ص ٢٠)، النشر (١١/١).

(٤) جامع البيان (٣٤٧/١)، وانظر كذلك (٦٠٠/٢)، (١٦٣/٤)، (٥٨٨/٦).

(٥) معالم التنزيل (١/٥هـ)، وبنحوه جاء في المحرر الوجيز (١١٠/٤)، والكشاف (ص ٧٤٠)، وغيرهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإن المفسرين لم يكتفوا في مسألة اعتبار الرسم برد القراءة المخالفة له فحسب؛ بل ذهبوا إلى أن الوجه التفسيري الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له^(١).

لذلك ترى أن مصادرهم في الرسم العثماني قد تنوعت، فتارة ينقل المفسر رسم الكلمة من المصحف الإمام^(٢)، وأخرى ينسبها إلى مصاحف الصحابة^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وثالثة يعزوها إلى مصاحف الأمصار^(٤) ونحو ذلك والله أعلم.

المطلب الثاني: الانتصار للرسم العثماني:

لقد تكفل الله عَزَّوَجَلَّ بحفظ كتابه، فقال جل شأنه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وحفظه شامل لحفظ حروفه وأحكامه وحدوده^(٥)، فهو كتاب عزيز ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. يقول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «عزيز بإعزاز الله إياه وحفظه من كل من أراد له تبديلاً أو تحريفاً أو تغييراً»^(٦).

ولقد «اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله بأفهام كليلة، وأبصار علييلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضاوا عليه بالتناقض، والاستحالة، واللحن، وفساد النظم، والاختلاف»^(٧).

(١) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للحري (٩٩/١)، فصول في أصول التفسير للطيار (ص ١٠٦).

(٢) يراد بالمصحف الإمام: المصحف الذي اتخذه عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لنفسه وحفظه عنده. انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص ٢٥١)، المقنع لأبي عمرو (ص ١٣١). ومن المفسرين الذين عزوا في رسم الكلمة إلى المصحف الإمام - وليس شرطاً أن يكونوا وقفوا عليه - الطبري في تفسيره (٨٠٤/٧)، وابن كثير (٢٠٤/٧)، وابن عاشور في التحرير والتنوير (٦٨٣/١).

(٣) انظر مثلاً: المحرر الوجيز (٥٠١/١)، الكشاف (ص ١٢٣)، البحر المحيط (١٩/١٨).

(٤) انظر مثلاً: معالم التنزيل (١٤٥/٢)، مفاتيح الغيب (٦٦/٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣١٢/٥).

(٥) انظر: جامع البيان (١٨/١٤)، تفسير ابن كثير (٥٢٧/٤).

(٦) جامع البيان (٤٤٣/٢٠).

(٧) تأويل مشكل القرآن (ص ٢٢).

وقد اتكأ الطاعنون في كتاب الله بوجود اللحن فيه على روايات وآثار وردت في هذا الشأن، منها ما رواه أبو عبيد في الفضائل وغيره عن أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن لحن القرآن من قوله: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ [طه: 63]، وعن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: 162]، وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: 69]، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب^(١).

وكذلك ما جاء عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إن في القرآن لحنًا وستقيمه العرب بالسنتها»^(٢).

(١) فضائل القرآن (ص 287)، وابن أبي داود في المصاحف (ص 240)، والداني في المقنع (ص 609)، وقد تكلم في رواية أبي معاوية عن هشام، وأن أحاديثه عنه فيها اضطراب. انظر: تهذيب التهذيب (١39/9). وقد تابعه علي بن مسهر عن ابن شبة في تاريخ المدينة (٢31/3). «وهو ثقة له غرائب بعدما أضر» تقريب التهذيب (ص 705)، وقد تكلم أهل العلم على هذا الأثر، يقول الباقلاني في نكت الانتصار (ص 129): «وأما قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في تلك الحروف إنها غلط من الكاتب، فقد بينا أنه من أخبار الآحاد، ولا حجة فيه، ولا يجوز لذي دين أن يعتقد أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت تلحن الصحابة، وتخطئ كتبة المصاحف». ويقول الداني في المقنع (ص 610): «قلت: تأويله ظاهر، وذلك أن عروة لم يسأل عائشة فيه عن حروف الرسم التي يزداد فيها المعنى وينقص الآخر، تأكيداً للبيان وطلباً للخفة، وإنما سأها فيه عن حروف في القراءة المختلفة الألفاظ المحتملة الوجوه على اختلاف اللغات التي أذن الله عَزَّجَلَّ لنبيه عَلَيْهِ السَّلَام ولأمته القراءة بها والزموم على ما شاءت منها تيسيراً لها وتوسعة عليها، وما هذه سبيله وتلك حاله فعن اللحن والخطأ والوهم والزلل بمعزل لفشوه في اللغة ووضوحه في قياس العربية. وإذا كان الأمر في ذلك كذلك، فليس ما قصدته فيه بداخل في معنى المرسوم ولا هو من سببه، وإنما سمي عروة ذلك لحنًا، وأطلقت عائشة على مرسومه كذلك الخطأ على جهة الاتساع وطريق المجاز في العبارة، إذ كان ذلك مخالفاً لمذهبهما وخارجاً عن اختيارهما... وقد تأول بعض علمائنا قول أم المؤمنين (أخطأوا في الكتاب)؛ أي: أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز...».

وانظر: تأويل مشكل القرآن (ص 50)، مجموع الفتاوى (٢٥٢/١٥)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص 50).

(٢) رواه أبو عبيد في الفضائل (ص 287)، وابن أبي داود في المصاحف (ص 231)، والداني في المقنع (ص 605)، وهذا الخبر باطل. قال شيخ الإسلام كما نقله عنه ابن هشام في شذور الذهب (ص 50): «خير باطل». وقال السيوطي في الإتقان (١٢٤١/3): «إسناده ضعيف مضطرب منقطع». ونقل عن ابن الأنباري قوله: «لا تقوم به حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة».

وقد انتصر المفسرون للرسم العثماني، وذهبوا إلى تخطئة من قال بوجود اللحن فيه، فها هو شيخ المفسرين وإمامهم محمد بن جرير الطبري يقول في جامعه: «...فلو كان خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، بخلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه الأمة تعليماً على وجه الصواب.

وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً، أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه وأن لا صنع في ذلك للكاتب»^(١).

ويقول الزمخشري: «ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب»^(٢) ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في

ويقول الإمام الداني في المقنع (ص ٦٠٦): «هذا الخبر عندنا لا تقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل من جهتين: أحدهما: أنه مع تخليط في إسناده، واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان بن عفان شيئاً ولا رأياه.

وأيضاً: فإن ظاهر ألفاظه تنفي وروده عن عثمان؛ لما فيه من الطعن عليه مع محله في الدين ومكانته من الإسلام، وشده اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده، ممن لا شك أنه لا يدرك مداه، ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده. هذا لا يجوز لقائل أن يقوله ولا يجلب لأحد أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان رضي الله عنه؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان رضي الله عنه أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه لا تقلب بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها...».

وانظر: مجموع الفتاوى (٢٥٢/١٥)، الإتيان للسيوطي (١٢٤١/٤).

(١) جامع البيان (٦٨٤/٧).

(٢) يقصد بالكتاب، الكتاب لسبويه. انظر: البحر المحيط (٢٦٣/١٠).

النصب على الاختصاص من الافتتان، وُعِبِّي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعدهم في الغيرة على الإسلام وذنب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم»^(١).
وبنحو ما قالوا قال جمع من المفسرين^(٢).

المطلب الثالث: توجيه ظواهر الرسم العثماني:

لما كان المفسرون قد عنوا بالرسم العثماني، فجعلوا من موافقته - تحقيقاً أو تقديرًا - شرطاً لقبول القراءة التي يوردونها في كتبهم ويفسرونها تبعاً للقراء، ولم يكتفوا بذلك بل انتصروا للرسم العثماني وشنعوا على من اتخذ وسيلة للطعن في كتاب الله وفي نقلته، ومع ذلك كله فقد تناولوا ظواهر الرسم العثماني لبعض المفردات القرآنية التي ربما خالفت قاعدة من قواعد العربية في نظر البعض، أو رُسمت خلاف سنن القواعد الإملائية بالتوجيه والتفسير.

وسلكوا في توجيههم الظواهر الرسم عدة مسالك من أبرزها ما يلي:

أ. التوجيه بعلم لغوية أو نحوية:

لم يفت كتبة المصاحف أن يرسموا المفردات القرآنية بما يتوافق مع القواعد اللغوية والنحوية، وقد أشار إلى ذلك ابن فارس بقوله: «وفي الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالألف، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً مثل (الخبء، والدفء، والملاء) فصار ذلك كله حجة، وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره...»^(٣).

(١) الكشاف (ص ٢٧١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (١٠٦/٢)، المحرر الوجيز (٣٦٥/٣)، مفاتيح الغيب (٦٥/٢٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢١٩/٧)، البحر المحيط (٤٨٤/٧)، الدر المصون (١٥٥/٤)، محاسن التأويل (٤٤٧/٣).

(٣) الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣).

وأيد ذلك الداني رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول: «وليس شيء في الرسم ولا في النقط اصطلاح عليه السلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ إِلَّا وقد حاولوا به وجهاً من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقاً من اللغة والقياس؛ لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، عِلِمَ ذلك من علمه، وجهله من جهله»^(١).

وقد اهتمت كتب معاني القرآن بهذا المسلك في التوجيه، ومن الأمثلة على ذلك توجيه الفراء لرسم مفردة ﴿وَأَخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠] بالياء، حيث يقول: «أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها، وكل ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء؛ لأن كسرة النون تدل عليها، وليست تهَيَّبُ العرب حذف الياء في آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً، من ذلك: ﴿رَبِّي أَكْرَمُنِ﴾ [الفجر: ١٥] و﴿أَهْنِنِ﴾ [الفجر: ١٦] في سورة الفجر، وقوله: ﴿أَتْمِدُونِنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]، ومن غيره النون ﴿الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] و﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وهو كثير يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمة ما قبلها، مثل قوله: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] وما أشبهه، وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع، اكتفى بالضمة قبلها...»^(٢).

ويشارك أصحاب كتب المعاني المفسرون، فها هو جار الله الزمخشري يجب عن رسم مفردة ﴿عَلَّمْتُوا﴾ في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُوْا عَلَّمْتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، حيث يقول: «فإن قلت: كيف خط في المصحف ﴿عَلَّمْتُوا﴾ بواو قبل الألف؟

قلت: خط على لغة من يميل الألف إلى الواو، وعلى هذه اللغة كتبت الصلاة والزكاة والربا»^(٣).

(١) المحكم في لفظ المصاحف (ص ١٩٦).

(٢) معاني القرآن (٨٠/١). وانظر كذلك: معاني القرآن للأخفش (٣٨٤/١)، ومعاني القرآن للزجاج (١٢٥/٢).

(٣) الكشف (ص ٧٧٠). وانظر: روح المعاني للآلوسي (٤٦٥/١٤).

وها هو شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ يَخْتَارُ فِي تَوْجِيهِ مَفْرَدَةً ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢] التوجيه النحوي ويرد على القائلين بأنه خطأ من الكاتب فيقول: «وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ نَسَقًا عَلَى (مَا) الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، وَأَنْ يُوجَهَ مَعْنَى الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ... وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصْحَفِهِ فِيمَا ذَكَرُوا، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ خَطَأً مِنَ الْكَاتِبِ لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ غَيْرِ مَصْحَفِنَا الَّذِي كَتَبَهُ لَنَا الْكَاتِبُ الَّذِي أَخْطَأَ فِي كِتَابَتِهِ بِخِلَافِ مَا هُوَ فِي مَصْحَفِنَا...»^(١).

ب. التوجيه بموافقة قراءة من القراءات:

لأشك أن بين القراءات وبين الرسم العثماني وشائج قوية جعلت من موافقة القراءة للرسم العثماني شرطاً لقبولها، ويذكر علماء الرسم أن المصاحف قد جردت من النقط والشكل لتحتل وجوه القراءات^(٢)، وعدَّ السيوطي القاعدة السادسة من قواعد الرسم، ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما^(٣).

وأشار إلى ذلك نظام الدين النيسابوري^(٤) في مقدمة تفسيره فقال: «فما كتب - أي: زيد بن ثابت - شيئاً من ذلك إلا لعله لطيفة وحكمة بليغة وإن قصر عنها رأينا، ألا ترى أنه لو كتب ﴿صَلُّوْتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٩] و﴿إِنَّ صَلَّوْتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣] بالألف بعد الواو

(١) جامع البيان (٦٨٣/٧). وانظر كذلك: معالم التنزيل للبغوي (٣٠٩/٢)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٦٨/٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين لأبي داود (٣٥٧/٢)، الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي (ص ٩٩)، النشر لابن الجزري (٧/١).

(٣) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (٢٢٢٨/٦).

(٤) الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، ويقال له: الأعرج، مفسر، له اشتغال بالحكمة والرياضيات، من كتبه: غرائب القرآن، وشرح الشافية في التصريف، توفي بعد سنة (٨٥٠هـ). انظر: بغية الوعاة

(٢٢٥/١)، الأعلام للزركلي (٢١٦/٢).

أو بالألف من غير واو لما دل ذلك إلا على وجه واحد وقراءة واحدة؟ وكذلك ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾ [الرعد: ٤٢] وكتب ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَفِيرُ﴾ بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها ليدل على القراءتين^(١).

ومن أمثلة إعمال المفسرين لهذا المسلك، ما ذكره السمين الحلبي عند ذكره للقراءات الواردة في مفردة ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ في قول الحق تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْثَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ قَالُوا أَعَدْتْنَا مَا مِثْنَا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٧] الآية، حيث يقول: «وقرأ نافع وابن عامر^(٢) ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ ويقويه أنها رسمت بالتاء المطوطة، والباقون (ثمرة) بالإفراد»^(٣).

وكذلك ما جاء في التحرير والتنوير عند توجيه قراءة ابن عامر لمفردة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾^(٤) حيث يقول: «وكذلك رسمت كلمة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ في المصحف العثماني الذي ببلاد الشام، وذلك دليل على أن الذين رسموا تلك الكلمة راعوا قراءة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالكسر، وهم من أهل الفصاحة والتثبت في سند قراءات القرآن، إذ كتب كلمة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بصورة الياء بعد الألف، وذلك يدل على أن الهمزة مكسورة»^(٥).

ج. التوجيه بمراعاة الفواصل:

من تتبع توجيه المفسرين لظواهر الرسم العثماني يلحظ أنهم قد عنوا بهذا المسلك عناية جلية، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن عطية رَحِمَهُ اللهُ في محرره عند

(١) غرائب القرآن ورجائب الفرقان (٤٣/١).

(٢) قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم - وقد أغفله السمين الحلبي - ﴿ثَمَرَاتٍ﴾ بالجمع، وقرأ الباقر بالإنفراد. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٥٧٧)، والتيسير للنادي (ص ١٩٤).

(٣) الدر المصون (٥٣٣/٩).

(٤) قرأ ابن عامر بضم الزاي في ﴿زَيْنٍ﴾ وكسر يائه، ورفع لام ﴿قَتَلَ﴾، وكسر دال ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، وخفض همزة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، والباقر بفتح الزاي والياء، في ﴿زَيْنٍ﴾ ونصب لام ﴿قَتَلَ﴾، وكسر دال ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، ورفع همزة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾. انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٧٠)، التيسير للنادي (ص ١٠٧).

(٥) التحرير والتنوير (١٠٢/٨). وانظر: تفسير المنار (١٤١/١).

تفسيره لمفردة ﴿الظُّنُونُ﴾ في قول الحق جَزَعَلَا ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونُ﴾ [الأحزاب: ١٠] إذ يقول: «وقرأ نافع^(١)، وأبو عمرو، وعاصم، وأبو جعفر، وشيبة، والأعمش، وطلحة: ﴿الظُّنُونُ﴾ بألف في الوصل والوقف، وذلك اتباع لخط المصحف، وعلته تعديل رؤوس الآي.

وطرد هذه العلة أن يلزم الوقف، وقد روي عن أبي عمرو أنه كان لا يصل، وكان يوافق خط المصحف وقياس الفواصل.

وقرأ أبو عمرو أيضاً، وحمزة في الوصل والوقف (الظنون) بغير ألف، وهذا هو الأصل.

وعللوا الوقف بتساوي رؤوس الآي، على نحو فعل العرب في القوافي من الزيادة والنقص^(٢).

وبنحو ما فعل ابن عطية فعل الشوكاني رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذ يقول عند توجيهه مفردة ﴿يَسِّرُ﴾ من قول الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُ﴾ [الفجر: ٤]: «والأصل هاهنا إثبات الياء؛ لأنها لام الفعل المضارع المرفوع، ولم تحذف لعله من العلل إلا لاتباع رسم المصحف وموافقة رؤوس الآي، إجراء للفواصل مجرى القوافي»^(٣).

د. التوجيه لإفادة معنى:

من المعلوم أن بين القراءة والرسم صلة وثيقة جعلت القراء يتتبعون هجاء المصاحف، ف«رأوا تتبع حروف المصاحف وحفظها عندهم كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدها»^(٤).

(١) قرأ المدنيان والشامي وشعبة بإثبات ألف بعد النون وصلماً ووقفاً، وحمزة والبصريان بحذف الألف في الحالين، والباقيون بحذفها وصلماً وإثباتها وقفاً. انظر: السبعة (ص ٥١٩)، التيسير (ص ١٧٨)، النشر (٣٤٧/٢)، ولم يذكر ابن عطية القارئ ابن عامر، ولم يكن دقيقاً رَحِمَهُمُ اللَّهُ في ضبط قراءة القارئ عاصم.

(٢) المحرر الوجيز (٧٣٠/٧).

(٣) فتح القدير (٥٧٩/٥)، وانظر: الكشف والبيان للثعلبي (٣٦١/٢١)، التحرير والتنوير (١٣٦/٢٤).

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ٣٦١).

ولا أدل على ذلك من صنيع الغازي بن قيس^(١) إذ عرض مصحفه وصححه على مصحف نافع بن أبي نعيم^(٢) ثلاث عشرة مرة أو أربع عشرة مرة^(٣).
ومن هنا فقد التزم قراء كل مصر من الأمصار ما يوافق خط مصحفهم غالباً^(٤)، وتلقى عنهم القراءة أهل كل مصر من العلماء والعامة وغيرهم.
والمفسر ليس بدعاً من أولئك، فالمفسر يبني تفسيره على القراءة التي تلقاها من أفواه القراء، وبعضهم يصرح بذلك كابن جزي حيث يقول: «وإنما بنينا هذا الكتاب على قراءة نافع لوجهين: أحدهما: أنها القراءة المستعملة في بلادنا بالأندلس وسائر بلاد المغرب. والأخرى: اقتداء بالمدينة شرفها الله؛ لأنها قراءة أهل المدينة»^(٥).
وبعضهم لم يصرح بقراءته وإنما يظهر ذلك من خلال التبع والاستقراء.
وإذا كان الأمر كذلك فهو متبع لرسم المصحف الذي قرأ به، وسيبني على ذلك تفسيره، وما هو الزمخشري يقول عند توجيهه لقول الله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٧]: «و(ما) وقعت موصولة بـ (أين) في خط المصحف، وكان حقها أن تفصل؛ لأنها موصولة بمعنى: أين الآلهة الذين تدعون»^(٦).
وربما يخرج المفسر عن رسم مصحفه إلى مصاحف أخرى في توجيه ظاهرة من ظواهر الرسم^(٧).

- (١) الغازي بن قيس، أبو محمد الأندلسي، الإمام، شيخ الأندلس، المقرئ، ارتحل وأخذ عن ابن جريج، والأوزاعي، ومالك، ونافع بن أبي نعيم وتلا عليه، وهو أول من أدخل قراءة نافع إلى الأندلس، توفي سنة (١٩٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٢٢/٩)، غاية النهاية (٤/٢).
- (٢) نافع بن أبي نعيم، أبو رويم الأصبهاني، الإمام، حبر القرآن، جود كتاب الله على عدة من التابعين، توفي سنة (١٦٩هـ). انظر: غاية النهاية (٣٣٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٣٦/٧).
- (٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٢٢/٩).
- (٤) انظر: المقنع للداني (ص ٦٠٢)، النشر (١٥٨/٢).
- (٥) التسهيل لعلوم التنزيل (١٣/١).
- (٦) الكشاف (ص ٣٦٢)، وبنحوه ذكر أبو حيان (٥٢٦/١٢).
- (٧) انظر: تفسير ابن كثير (٥٢/٧)، الدر المصون (٦٧٠/٤).

وليعلم أن ظواهر الرسم مع التفسير على نوعين:

الأول: ظواهر لا تعلق لها بالتفسير، كالظواهر الراجعة لطبيعة الكتابة كلفظ ﴿الزَّكَاةَ﴾ مثلاً ونحو ذلك.

الثاني: ظواهر لها تعلق بالتفسير، وهذا ما سيظهر جلياً في الفصل الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

ومما يزيد الأمر وضوحاً أن مفردة (مصر) وردت في كتاب الله في خمسة مواضع^(١)، كلها رسمت فيها المفردة غير مصروفة ما عدا موضع البقرة فقد رسمت فيه مصروفة ﴿مِصْرًا﴾^(٢)، ورسمها بالتنوين جعل المفسرين يختلفون في المراد بها على قولين^(٣):

الأول: من صرفه ﴿مِصْرًا﴾ فإنه يعني مصراً من الأمصار غير معين، فيكون معنى الآية: اهبطوا مصراً من الأمصار؛ لأنكم في البر والبدو، والذي طلبتم إنما يكون في القرى والأمصار، فيكون هذا الذي قالوه موافقاً لما عليه رسم المصحف.

الثاني: من قرأ (مصر) بغير تنوين، فإنه يعني بها البلدة التي تعرف بهذا الاسم بعينها دون سائر البلدان غيرها، فيكون معنى الآية: اهبطوا مصراً البلدة التي خرجتم منها.

قالوا^(٤): وقد قرأ بها الحسن وطلحة والأعمش، وهي كذلك في مصحف أبي بن كعب، ومصحف عبد الله وبعض مصاحف عثمان^(٥).

(١) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ص ٧٦٥)، والمواضع هي في سورة البقرة (٦١)، يونس (٨٧)، يوسف (٢١، ٩٩)، الزخرف (٥١).

(٢) قال أبو داود: «بالألّف على الإجراء إجماع من المصاحف والقراء، خطأً ولفظاً، وصلاً ووقفاً». مختصر التبيين (١٤٩/٢). وانظر: المقنع للداني (ص ٣٤٠).

(٣) انظر: أقوال المفسرين: جامع البيان للطبري (٢١/٢)، المحرر الوجيز (٤٢٣/١)، زاد المسير (٨٩/١)، مفاتيح الغيب (٩٣/٣)، تفسير ابن كثير (٢٨٤/١).

(٤) انظر: جامع البيان (٢٥/٢)، البحر المحيط (٤٠٩/٢).

(٥) انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (ص ١٤)، شواذ القراءات للكرماني (ص ٦٤). قال السخاوي في الوسيلة (ص ١٠١): «وإن كان ذلك يروى عن أبي وابن مسعود فقد تركوا قراءة ذلك حين أجمعوا على المصحف».

قالوا: وعلى رسمها بالتونين ﴿مِصْرًا﴾ فإنها صرفت مع وجود السببين وهما التأنيث والتعريف لإرادة البلد، أو لسكون وسطه كنوح ولوط وفيهما العجمة والتعريف^(١).
وبالجملته، فالمقصد هنا ليس تحرير المراد بـ (مصر) في الآية، بقدر ما هو بيان لأثر الرسم في معنى الآية، وتوجيه المفسرين لظواهر الرسم.
بيد أن توجيه ظواهر الرسم لإفادة معنى خفي دقيق أمرٌ فيه تكلف وبعء، وقد حمل لواءه ابن البناء المراكشي^(٢). وتبعه بدر الدين الزركشي في كتابه البرهان حيث يقول: «واعلم أن الخط جرى على وجوه: فيها ما زيد عليه في اللفظ، ومنها ما نقص، ومنها ما كتب على لفظه، وذلك لحكم خفية، وأسرار بهية، تصدى لها أبو العباس المراكشي الشهير بابن البناء في كتابه: «عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل»، ويبيّن أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها. ومنها: التنبيه على العوالم الغائب والشاهد، ومراتب الوجود، والمقامات»^(٣).

ومن الأمثلة على ذلك قول ابن البناء المراكشي: «كل ألف تكون في كلمة لمعنى له تفصيل في الوجود إذا اعتبر ذلك من جهة ملكوتية أو صفة حالية أو أمور علوية مما لا يدركه الحس، فإن الألف تحذف في الخط علامة لذلك، وإذا اعتبر من جهة ملكية أو صفة حقيقية في العلم وأمور سلفية ثبت الألف. واعتبر ذلك في لفظتي (القرآن، والكتاب)، فإن القرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب، فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل... ولذلك ثبت في الخط ألف القرآن وحذف ألف الكتاب»^(٤) والله أعلم.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٦/١)، مدارك التنزيل للنسفي (٩٤/١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، المراكشي، شهاب الدين، الشهير بابن البناء، رحل إلى فاس وتلقى علم الحساب والهيئة، توفي سنة (٥٧٢١هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣٣٠/١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٥٤٤/١).

(٤) عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل (ص ٦٥). وقد كتبت رسالة علمية بعنوان «توجيه ظواهر الرسم العثماني عند ابن البناء المراكشي من خلال كتابه «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل» دراسة تحليلية نقدية»، للباحث: فتحي بودفلة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر (٢٠١٤ - ٢٠١٥م)، وقد أجاد فيها الباحث لتفنيد ما ذهب إليه ابن البناء، فراجع.

المبحث الثاني أثر الرسم العثماني على المعنى

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير.

المطلب الثاني: الرسم العثماني مرجح من المرجحات.

المطلب الثالث: الرسم العثماني رافع للإشكال.

المطلب الأول: معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير:

لما كانت موافقة الرسم العثماني شرطاً لقبول القراءة، كان لزاماً على قارئ القرآن أن يتعلم الرسم؛ ذلكم أن تعلمه له يسهل عليه تلاوته ومن ثم فهمه للمعنى وتفسيره^(١).

فالحاجة إلى تعلمه «كالحاجة إلى سائر علوم القرآن، بل أهم، ووجوب تعليمه أشمل وأعم»^(٢).

ولقد عُني العلماء بذلك أيما عناية، حتى صار تعليم الرسم ميزة ومنقبة، فيها هو ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ يَحْكِي عن حال أهل المغرب فيقول: «فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط، وأخذهم أثناء المدارس بالرسم ومسائله واختلاف حملة القرآن فيه... وكذا في الكبير إذا رَجَّع مدارس القرآن بعد طائفة من عمره، فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم»^(٣).

(١) انظر: منجد المقرئين (ص ٧٢).

(٢) هجاء مصاحف الأمصار للمهدي (ص ٣٤).

(٣) مقدمة ابن خلدون (ص ٤٩٤).

قلت: ولذلك فإن أئمة أهل هذا الشأن - علم الرسم والضبط - هم أهل المغرب كالداني والشاطبي وغيرهم.

وليست معرفة الرسم مقصورة على ضبط ألفاظه وفهم معانيه، بل في الذب عن شبهات الطاعنين في كتاب الله عَزَّجَلَّ الذين اتخذوا بعض ظواهره دعوى لعدم تواتره أو اختلافه وتناقضه^(١).

فإذا عرف المفسر الرسم وقواعده كان أمانة له من الوقوع في الخطأ في التأويل. ومن الأمثلة على ذلك، ما ذكره التستري في تفسيره عند قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] حيث يقول: «قال سهل: نبه الله به عباده المؤمنين، ثم قال: سلوا ربكم السبيل إلى هذه العين»^(٢).

فتكون مفردة ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ مركبة «من كلمتين: من فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول، والتقدير: سل أنت سبيلاً إليها»^(٣).

وهذا القول في غاية الضعف^(٤) «إلا أن يراد أن جملة قول القائل: سل سبيلاً جعلت علماً للعين كما قيل: تأبط شراً وذرى حباً، وسميت بذلك؛ لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح، وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع»^(٥).

ومع ذلك فهو مخالف لرسم المصحف، يقول ابن الجزري: «وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة»^(٦).

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٢٤) وما بعدها.

(٢) تفسر التستري (ص ١٨٣)، وقد جاء القول منسوباً إلى علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ انظر: النكت والعيون للماوردي (١٧١/٦)، زاد المسير (٤٣٨/٨)، بصائر ذوي التمييز (٤٩٤/١).

(٣) الدر المصون (٦١٣/١٠).

(٤) انظر: تفسير السمعاني (١١٩/٣)، التسهيل لعلوم التنزيل (٤٨٨/٢)، البحر المحيط (١٤١/٢٥).

(٥) الكشاف (ص ١١٦٦).

(٦) النشر في القراءات العشر (٢٣٢/١).

ومن الأمثلة كذلك ما جاء في توجيه قراءة الجمهور لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَجْرَانِ﴾ [طه: ٦٣]^(١)، حيث تعد هذه القراءة مُشكلة على كثير من الناس مع أنها أصح القراءات لفظاً ومعنى، «ومنشأ الإشكال: أن الاسم المثني يعرب في حال النصب والحذف بالياء، وفي حال الرفع بالألف، وهذا متواتر في لغة العرب... فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل هذين، اللذين تجري على هذا المجرى، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف، ومن هنا نشأ الإشكال»^(٢).

ومن التوجيهات التي وُجّهت بها هذه القراءة، وكان الجهل برسم المصحف فيها مُوجب لرد هذا التوجيه، ما قيل: من أن اسم (إن) «ضمير القصة هو (ها) التي قبل (ذان) وليست بـ (ها) التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير، إِنَّ القصة ذان لساحران.

وقد ردوا هذا من وجهين:

أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تُكتب (إنها) فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فكتبهم إياها مفصولة من (إِنَّ) متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً، وهو واضح...»^(٣).
ولعل مما سبق يُعلم أن معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير، وكذلك من الخطأ في الإعراب، إذ الإعراب فرع عن المعنى^(٤)، والله أعلم.

(١) وقرأ ابن كثير بإسكان نون (إن)، (وهذان) بالألف مع تشديد النون والمد المشيع للساكين وصلأ ووقفاً، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون (إن) وفتحها، (هذين) بالياء مع تخفيف النون، وحفص بإسكان نون (إن)، (وهذان) بالألف مع تخفيف النون، والجمهور بتشديد نون (إن) وفتحها، (وهذان) بالألف مع تخفيف النون. انظر: السبعة (ص ٤١٩)، التيسير (ص ١٥١)، النشر (٣٢١/٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤٨/١٥) وقد أطل رحمة الله في توجيه هذه القراءة.

(٣) الدر المصون (٦٦/٨). وانظر: البحر المحيط (٥٦١/١٨).

(٤) ذكر السيوطي في الإتقان (١٢٣١/٤) أن من الأمور التي يراعيها المرب: رسم المصحف، وساق على خطأ بعض المعربين أمثلة، وقد سبقه إلى ذلك ابن هشام النحوي في مغني اللبيب (٦٧٨/١).

المطلب الثاني: الرسم العثماني مرجح من المرجحات:

ليس كل خلاف يُذكر في تفسير آية أو شرح حديث خلاف معتبر^(١)، والخلاف المعتبر إما أن يكون من قبيل اختلاف التنوع أو اختلاف التضاد^(٢). والمفسر ينظر إلى الأقوال التي قيلت في الآية، فإما أن يجمع بينها إذا كانت الآية تحتملها، فإن لم تكن فإنه يلجأ إلى الترجيح. والمرجحات كثيرة، من بينها: الرسم العثماني، «فالوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له»^(٣).

وقد أعمل ذلك الإمام أبو عبد الله القرطبي في تفسيره عند قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦] حيث يقول: «وقوله: ﴿فَلَا﴾ للنهي لا للنهي. وقيل: للنهي، وإنما أثبتت الياء؛ لأن رؤوس الآي على ذلك. والمعنى: لا تغفل عن قراءته وتكراره فتنساه إلا ما شاء الله أن ينسيكه برفع تلاوته للمصلحة.

والأول هو المختار؛ لأن الاستثناء من النهي لا يكاد يكون إلا مؤقتاً معلوماً، وأيضاً فإن الياء مثبتة في جميع المصاحف وعليها القراء»^(٤).

وزاد بعض المفسرين التنصيص على إطراح القول لمخالفته الرسم العثماني، فها هو شيخ المفسرين ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ عند تفسير قول الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢]: «وأولى الأقوال في ذلك بالصحة القول الذي ذكرنا عن قتادة من أن معناه: ألم تر، ألم تعلم، للشاهد الذي ذكرنا فيه من قول الشاعر، والرواية عن العرب وأن ﴿وَيَكُنَّ﴾ في خط المصحف حرف واحد.

(١) انظر: الرسالة للشافعي (ص ٥٣٦)، الموافقات للشاطبي (١٣٩/٥).

(٢) انظر: فصول في أصول التفسير (ص ٥٩)، أسباب اختلاف المفسرين (ص ١٦).

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين (٩٩/١).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٢٨/٢٢). وانظر: المحرر الوجيز (٢٢٣/١٠)، مفاتيح الغيب (١٢٩/٣١)، الهداية لمكي بن

أبي طالب (٦١٥٧/٩)

ومن وجّه ذلك إلى غير التّأويل الذي ذكرنا عن قتادة فإنه يصير حرفين، وذلك أنه إن وُجّه إلى قول من تأوله بمعنى: ويلك اعلم أن الله. وجب أن يفصل (ويك) من (أن)، وذلك خلاف خط جميع المصاحف، مع فساده في العربية لما ذكرنا. وإن وُجّه إلى قول من يقول: (وي) بمعنى التنبيه، ثم استئناف الكلام بـ (كأن) وجب أن يفصل (وي) من (كأن) وذلك أيضاً خلاف خطوط المصاحف كلها. فإذا كان ذلك حرفاً واحداً، فالصواب في التّأويل ما قاله قتادة^(١).

وأحياناً يُعرب بعض المفسرين في تحمیل الرسم العثماني ما لا يحتمل، مرجحاً به قولاً من الأقوال، فقد ذكر أبو السعود في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦] قولاً زائداً على ما قيل في الآية، فقال: «وأقرب منه أن يرد بـ (الناس): الناسي، ويجعل سقوط الياء كسقوطها في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ثم يبين بالجنة والناس، فإن كل فرد من أفراد الفريقين مبتلى بنسيان حق الله تعالى، إلا من تداركه شوافع عصمته وتناوله واسع رحمته...»^(٢).

المطلب الثالث: الرسم العثماني رافع للإشكال:

أنزل الله عَزَّجَلَّ كتابه محكماً لا اعوجاج فيه، فقال عز من قائل: ﴿الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وإذا كان كذلك فقد ندب الله عباده لتفهمه وتدبره، وسير أغواره وإدراك عجائبه، والمتفهمون له متفاوتون في ذلك، فقد يظهر لأحدهم ما خفي على غيره، ويُفتح لبعضهم ما تشابه على آخرين. فالتشابه نسبي، وأسبابه متعددة، وطرق كشفه متنوعة.

(١) جامع البيان (٣٤١/١٨).

(٢) إرشاد العقل السليم (٢١٧/٩). وانظر: مثلاً آخر في الدر المصون (١٨٣/٤).

ومن تلکم الطرق: الرسم العثماني، فمعرفته سبب في كشف المشكل وإزالة التوهم، فمثلاً مفردتا ﴿كَأَلْوَهُمْ﴾ و﴿وَزُنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] رسمتا في المصحف بغير ألف بعد الواو، ليكون الضمير (هم) في المفردتين في موضع نصب عائداً على الناس، ويكون المعنى: وإذا كال المطففون الناس أو وزنوا للناس يخسرون.

فجاء الرسم رافعاً لتوهم أن يكون الضمير (هم) في المفردتين في موضع رفع للابتداء عائداً على واو الجماعة، فيكون المعنى: وإذا كال المطففون للناس أو وزنوا لهم فهم يخسرون^(١).

قال الزجاج: «والاختيار أن تكون (هم) في موضع نصب، بمعنى: كالوا لهم، ولو كانت على معنى (كالوا)، ثم جاءت (هم) توكيداً، لكان في المصحف ألف مثبتة قبل (هم)»^(٢).

وكذلك الشأن في توجيه رسم مفردة ﴿بِأَيْدِي﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧] فالمراد بها: القوة^(٣)، أي: والسماء بنيناها بقوة، ولذلك رسمت ببيئتين للتفريق بينها وبين الأيدي التي هي جمع (يد)^(٤)، وعليه، فرسمها ببيئتين رافع لتوهم جعل هذه الآية من آيات الصفات^(٥).

(١) انظر: جامع البيان (١٨٧/٢٤)، الكشف والبيان (٣٣/٢٩)، الجامع لأحكام القرآن (١٣٢/٢٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢٣٠/٥). وانظر مثلاً آخر: جامع البيان (٧٢٤/٢).

(٣) انظر: جامع البيان (٥٤٥/٢١)، تفسير ابن أبي حاتم (٣٣١٣/١٠).

(٤) انظر: المحكم في نقط المصحف (ص ١٠٨)، البرهان في علوم القرآن (٥٥٣/١).

(٥) انظر: أضواء البيان (٧١٠/٧)، وللإستزادة في إيضاح هذه المسألة، انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣٤٢/٣).

الخاتمة

وبعد التطواف بين مباحث ومطالب هذا البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج، وبدا له عدة توصيات، ومن ذلكم:

١. وجود علاقة وثيقة بين علمي التفسير والرسم العثماني، وأن على المفسر أن يراعي خط المصحف أثناء تفسيره.

ولو أن أحداً من الباحثين انبرى لبيان مقدار ما يحتاجه المفسر من مسائل علم الرسم لكان محسناً لأهل الفن والتخصص.

٢. ظهور عناية المفسرين بعلم الرسم، وقد بدا ذلك من خلال إثباتهم لركنية الرسم في قبول القراءة، الأمر الذي أدى إلى دفاعهم عنه وانتصارهم له مما ينتحله المبطلون والطاعنون في كتاب الله، وهم مع ذلك لم يتركوا ظواهره غُفلاً بدون توجيه، بل سعوا إلى توجيه ذلك عن طريق اللغة تارة، وعن احتمال القراءات ثانية، وعن مراعاة الفواصل الثلاثة وغير ذلك.

فيا ليت باحثاً كريماً يتصدى لهذا العمل ويكشف لنا أسرارها.

٣. بدا للباحث أن للرسم العثماني أثراً على المعنى، وذلك من خلال أن معرفته أمانة من الوقوع في الخطأ، إضافة إلى أن الرسم مرجح من المرجحات بين الأقوال التفسيرية، ناهيك عن كون العلم به رافع للإشكال.

وعليه، فإني أدعو المختصين إلى تتبع تلك الآثار، وربما الوقوف على غيرها. وذلك من خلال استقراء كتب الرسم والتفسير وسبر أغوارها.

والله أسأل العلم النافع والعمل الصالح وصلى الله وسلم على معلم الناس الخير محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن والاه.

المراجع والمصادر

- الإبانة عن معاني القراءات: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار المأمون، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).
- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ: لأحمد بن المبارك السجلماسي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٣٢هـ - ٢٠٠٢م).
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- أدب الإملاء والاستملاء: لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- إرشاد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن: لمحمد بن علي الحسيني، الشهير بالحداد، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: للإمام محمد بن محمد العماري أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أسباب اختلاف المفسرين: لمحمد بن عبد الرحمن الشايع، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
- أصول في التفسير: لمحمد بن صالح العثيمين، مجموعة رسائل في الأصول، جمع وإعداد: دار البصيرة، الإسكندرية.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).
- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين): لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة (١٩٨٠م).

- الانتصار للقرآن: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لمحمد حبيب الله الشنقيطي، مكتبة المعرفة، سورية، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ).
- بدائع الفوائد: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة (١٤٣٣هـ).
- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين الزركشي، تحقيق: زكي محمد أبو سريع، دار الحضارة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٣٩٣هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي سيري، دار الفكر (١٤١٤هـ).
- تاريخ القرآن وغرائب رسمه: لمحمد طاهر الكردي، مراجعة: علي الضباع، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية (١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م).

- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ).
- التحرير والتنوير في التفسير: لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس (١٩٨٤م).
- التسهيل لعلوم التنزيل: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).
- تفسير الإمام ابن عرفة: لمحمد بن محمد بن عرفة التونسي، تحقيق: حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، الطبعة الأولى (١٩٨٦م).
- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ).
- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين: للإمام عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
- تفسير القرآن: للإمام أبي مظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وأبي بلال غنيم بن عباس، دار الوطن، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- التفسير اللغوي للقرآن الكريم: لمساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، در الكتاب العربي، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).
- التيسير في قواعد علم التفسير: لمحمد بن سليمان الكافجي، تحقيق: ناصر المطرودي، دار القلم، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: لأبي عبد الله محمد ابن أحمد القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر دار العلم للملايين، الطبعة الأولى (١٩٧٨م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، نشر الكتب الحديثة، مصر (١٣٨٥هـ).
- دليل الحيران على مورد الظمان في فني الرسم والضبط: لإبراهيم بن أحمد المارغني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٩٩٤م).
- الرسالة: لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- رسم المصحف بين التحرر والتحرر: لزيد عمر مصطفى، بحث منشور في مجلة الدارة، العدد الثالث (١٤١٥هـ).
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: لغانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).

- رسم المصحف والإعجاز العددي: لأشرف عبد الرزاق قطنة، منار للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاح: لشعبان محمد إسماعيل، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- رسم المصحف ونقطه: لعبد الحي حسين الفرماوي، دار نور المكتبات، المكتبة المكية، جدة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، تحقيق: السيد محمد السعيد، وسيد إبراهيم عمران، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- سنن الترمذي: للحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق.

- شرح السنة: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ).
- شرح شافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٩٥هـ).
- شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: لعياض بن موسى بن عياض، تحقيق: حسين عبد الحميد سنبل، دار الأرقم، بيروت.
- الصحابي في فقه اللغة: لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الصحاح في اللغة: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ).
- طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شعبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
- طبقات المفسرين: لمحمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: نظر محمد الفارابي، دار طيبة، الطبعة الرابعة (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- الفردوس بمأثور الخطاب: لشيرويه بن شهردار الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه: لأبي عميد القاسم بن سلام، تحقيق: وهي سليمان غارمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).
- القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغات العرب شماطيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: التراث بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).
- القراءات الشاذة: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، دار الندى بالأردن (٢٠٠٢م).
- قواعد الترجيح عند المفسرين: لحسين بن علي الحري، دار القاسم، الطبعة الثانية (١٤٢٩هـ).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، علق عليه: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٣٠هـ).
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: لأبي إسحاق أحمد بن محمد الشعلي، أشرف علي إخراج: صلاح باعثمان وآخرين، دار التفسير، جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ).
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- مجموع الفتاوى: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤٢٥هـ).
- محاسن التأويل: لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف القطرية.
- المحكم في نقط المصاحف: لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)، دار الكتب العلمية.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل: لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: أحمد شرشال، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- المصاحف: لأبي بكر عبد الله بن سليمان السجستاني، المعروف بابن أبي داود، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار غراس، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد بن عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: عبد الفتاح شلي، عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٩٨٠م).
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- معاني القرآن: للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر: لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).
- مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار عالم الكتب (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- مقدمة ابن خلدون: لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ضبطه: محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م).
- مقدمة جامع التفاسير: للراغب الأصفهاني، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

- المنقح في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: نورة حسن الحميد، دار التدمرية، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).
- مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق: أحمد المصراوي، دار السلام (١٤٢٤هـ).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
- الموافقات: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد البلخي الشاطبي، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرّج أحديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان.
- النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد ابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
- النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي، راجعه: عبد الستار أبو غدة، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).
- هجاء مصاحف الأمصار: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، دار ابن الجوزي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٩	ملخص البحث
٢٠	المقدمة
٢٢	التمهيد
٢٢	المطلب الأول: تعريف التفسير لغة واصطلاحاً
٢٦	المطلب الثاني: تعريف الرسم لغة واصطلاحاً
٢٧	المطلب الثالث: الرسم بين التوقيف والاصطلاح
٣١	المبحث الأول: عناية المفسرين بالرسم العثماني
٣١	المطلب الأول: إثبات ركنية الرسم العثماني
٣٣	المطلب الثاني: الانتصار للرسم العثماني
٣٦	المطلب الثالث: توجيه ظواهر الرسم العثماني
٤٤	المبحث الثاني: أثر الرسم العثماني على المعنى
٤٤	المطلب الأول: معرفة الرسم عصمة من الخطأ في التفسير
٤٧	المطلب الثاني: الرسم العثماني مرجح من المرجحات
٤٨	المطلب الثالث: الرسم العثماني رافع للإشكال
٥٠	الخاتمة
٥١	المراجع والمصادر
٦٠	فهرس الموضوعات